دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبـــة وبعـــد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة للمادة (٦٩) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠باصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، مشفوعا بمذكرته الايضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية

مقدمو الاقتراح

يوسف صالح الفضالة

عبدالله جاسم المضف

مهند طـــلال الساير

د. بدر حامـد المـلا

د. حمد أحمد روح الدين

يدرج في جدول اعمال الجلسة القادمة.
يحال الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع اعطائه صفة الاستعجال.

د. حمد أحمد روح الدين
عضو مجلس الأمة

١٤ / ١ / ٢٠٢١

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة للمادة (٦٩) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا علية وأصدرناه:

المادة الأولى

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٦٩) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه، نصها الآتي:

فقرة جديدة (مادة ٦٩)

" ولا يجوز في أي حال حبس أي متهم في أي قضية من قضايا الرأي حبساً احتياطياً".

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء– كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الايضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة للمادة (٦٩) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية

إن البين من نصوص الباب الثالث من الدستور الكويتي والخاص بالحقوق والواجبات العامة أن المشرع الدستوري قد كفل حرية الرأي كحق دستوري أصيل يعد حجر الزاوية لأي مجتمع مدني قائم على مبادئ الحرية، وانطلاقا من هذا الحق الدستوري يأتي هذا التعديل ليحد من تسلط أي جهة ضد أي مواطن لكلمة قد قالها من خلال توظيف الحبس الاحتياطي كعقوبة. ويهدف هذا التعديل لتعزيز الحريات العامة وتكريسا لحرية الرأي التي كفلها الدستور وحمايتها من أي تجاوزات قد تتم من قبل أي جهة.

فإن هذا التعديل يأتي ليتماشى مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه الكويت بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ بالموافقة على اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.